Protection Cluster Yemen

ترجمة عن النص الإنجليزي

دليل العمل المعني بتعميم الحماية

- **ما هو دليل العمل المعني بتعميم الحماية ؟**

إن دليل العمل المذكور هو عبارة عن عملية تعميم لمبادئ الحماية وتعزيز معنى الوصول والسلامة وتحقيق الكرامة في مجال العمل الإنساني، أي أنه يصب في "كيفية" تنفيذ العمل الإنساني. ولذا، يجب أن تؤخذ العناصر التالية في نظر الاعتبار وذلك فيما يتعلق بكافة الأعمال الإنسانية:

1. إعطاء الأولوية لجوانب السلامة والكرامة، وتجنب التسبب في إلحاق الضرر

التعرف على التهديدات الجسدية والنفسية التي يمكن أن يُواجهها السكان في الوصول والحصول على خدماتكم، ومن ثم العمل على منع، أو التقليل أو التخفيف من آثارها السلبية.

2. الوصول الهادف

اتخاذ الترتيبات اللازمة لحصول الناس على المساعدة والخدمات المقدمة - بما يتناسب مع حاجتهم وبدون أية حواجز (مثل التمييز). إيلاء اهتمام خاص بالأفراد والجماعات الذين قد يكونون عرضة للمخاطر بشكل خاص أو ممن قد يجدون صعوبة في الحصول على المساعدة والخدمات.

3 . المُساءلة

وضع الآليات المناسبة التي يمكن من خلالها للسكان المتضررين قياس نوعية التدخلات، ومعالجة الشواغل والشكاوى.

4 . المشاركة والتمكين

دعم وتطوير قُدرات الحماية الذاتية ومساعدة الناس في الحصول على المعرفة، والموارد والقدرات اللازمة للمطالبة بحقوقهم.

- **ما الأهمية الكامنة في تعميم الحماية ؟**

تعترف الوكالات الإنسانية على نحو متزايد أنه ليس من المقبول أن يتم التركيز على الاحتياجات المادية دون أخذ مبادئ الحماية بنظر الاعتبار. وتشمل الاعتبارات المتعلقة بالحماية: السلامة والكرامة، وضمان الوصول الهادف، والخضوع للمساءلة، وضمان مشاركة كافة الفئات من السكان المتضررين جراء الكوارث. أما عن كافة الجهات الفاعلة الإنسانية فلديها مسؤولية أخلاقية لتعميم جانب الحماية في إطار برامج الاستجابة الإنسانية.

من جانبها، أكدت مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الوكالات على مركزية الحماية وذلك في إطار بيانها بشأن الحماية الصادر في 17 ديسمبر 2013، والذي ينص على ضمان توفير" الحماية لكافة الأشخاص المتضررين والمُعرضين للخطر، حيث يجب على هؤلاء الأشخاص إبلاغ الجهات المعنية بصنع القرار واعمال الاستجابة

الإنسانية بذلك . . . ولذا، يجب أن يكون هذا الجانب محوريا في جهود التأهب التي نقوم بها، كجزء من الأنشطة المباشرة والمنقذة للحياة، وذلك طوال فترة الاستجابة الإنسانية وما هو أبعد من ذلك" .

- **من المسؤول؟**

وعن الحماية الفعالة بالنسبة للسكان المتضررين من الكوارث فيُنظر إليها وبشكل متزايد على أنها بمثابة الشغل الشاغل إزاء الممارسات التي تقوم بها الوكالة في الاستجابة الإنسانية. وبالتالي، لم يعد من المقبول بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية التركيز على الاحتياجات المادية دون النظر في جوانب السلامة، والكرامة، وحقوق الأفراد والجماعات، والسكان المتضررين من الكوارث. وعليه، فأن المسؤولية الرئيسة عن توفير المساعدة والحماية تقع على عاتق الدول التي لديها التزامات قانونية لتوفير الحماية، وتعزيز والوفاء بحقوق الإنسان بالنسبة لكافة الأشخاص داخل أراضيها، وبما يتماشى مع معايير القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين. أما الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الأطراف المسلحة، فتقع على عاتقها مسؤوليات الحماية القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. وفضلا عن ما تقدم، فإن لدى بعض الجهات الفاعلة الإنسانية وُلايات خاصة لتوفير الحماية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. من جانبهم، يقوم بعض العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية يقومون بتوظيف مسؤولي حماية، ومستشارين وتنفيذ برامج الحماية المتخصصة، مثل الوقاية، والاستجابة لمواجهة حالات العنف القائم على نوع الجنس، برامج حماية الطفل، أو برامج لتقديم المساعدة القانونية. وحيث أنه من غير المتوقع أن تقوم كافة الوكالات الانسانية بتنفيذ برامج حماية، أو أن لديها ما يلزم من الموظفين، والمهارات اللازمة للقيام بذلك، إلا أنه بالرغم من ذلك، فإن لدى كافة الجهات الفاعلة الإنسانية مسؤولية أخلاقية لتعميم مبادئ الحماية في إطار برامج الاستجابة الإنسانية. في كثير من الاحيان، نجد أن الجهات الفاعلة الإنسانية تواجه حالات، يتعرض خلالها السكان المتضررون لكوارث مخاطر محددة تتعلق بجانب الحماية، وتكون الدول والجهات المسؤولة الأخرى إما أنها غير راغبة في، أو غير قادرة على الوفاء بمسؤولياتها لحمايتهم. وحيث أن التقييم، والتحليل والاستجابة للمخاطر المتعلقة بتوفير حماية خاصة تُعد من أفضل ما يتم الاضطلاع به من جانب موظفي الحماية، ممن تم تدريبهم، أو من جانب الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، إلا أن من الأهمية بمكان أن تكون كافة الجهات الفاعلة الإنسانية قادرة، على الأقل، العمل على الحد من إلحاق الضرر، وتنفيذ أنشطتها على نحو يسوده السلامة والكرامة وبأكبر قدر ممكن، وكذا تعزيز السلامة بالنسبة للسكان المتضررين جراء الكوارث. كذلك، يجب أن يكون بمقدور الأطراف الفاعلة الإنسانية التعرف على قضايا الحماية، وتقديم الدعم للمتضررين من الأفراد والسكان في الحصول على الرعاية والدعم الملائم، و التعافي من سُوء المعاملة، والمطالبة بحقوقهم والحصول على سُبُل الانصاف.

- **كيفية تعميم الحماية في مجال العمل الإنساني؟**

يجب أن يرتكز العمل الإنساني على التحليل الجماعي بالنسبة للحماية المعلن عنها وذلك عن طريق: (أ- فهم عميق للديناميكا " القوى المحركة" الداخلية وذلك من حيث الموارد المتاحة داخل المجتمعات المحلية المتضررة، ب) فهم البيئة الخارجية، ديناميات السياسية الأمنية الوطنية والدولية) التي تؤثر على أوضاع المجتمعات المذكورة. وبالتالي، يمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق تبني وُجهات نظر المجتمعات المتضررة - ووجهات النظر والخبرات المتنوعة في تلك المجتمعات كنقطة انطلاق بالنسبة لنا. وهنا يأتي الدور الحاسم للمشاركة المجتمعية في عملية التقييم، والتصميم وتقديم الخدمات.

من جانبه، يُعدُ تحليل الحماية بمثابة نشاط مستمر، ذلك أنه بحاجة إلى بداية صحيحة في المراحل الأولى من مرحلة الطوارئ، اي عندما تكون في كثير من الأحيان مخاطر الحماية أكثر حدة. وحيث أن الفهم السريع لبيئة الحماية يُعدُ أمرا بالغا الأهمية على وجه الخصوص، إلا أنه يجب أن يتم تكراره وتعميقه وذلك من خلال عملية أكثر تنظيما وكجزء من دورة البرنامج الإنساني، وإشهاره بشكل صحيح.

أما عن تحليل الحماية بالنسبة لليمن فذلك موضح في المُلحق 2 من هذه الوثيقة. وغني عن القول أنه بالنسبة للوضع المتقلب للأزمة في اليمن، فإن هذا التحليل هو بحاجة لأن يتم تحديثه بانتظام على أساس المعلومات ذات الصلة وذلك

من خلال رصد الحماية المستمرة والجارية على الواقع الميداني.

من أجل تفعيل تعميم الحماية، فإن كُتل العمل هم بحاجة إلى أن يسألوا أنفسهم حول ما إذا قد سبق وأن اتخذت مبادئ الحماية الأساسية في نظر الاعتبار اثناء التخطيط، والتنفيذ والرصد. وعليه، فإنه من أجل مساعدة كُتل العمل، فقد قمنا بتوفير (الملحق 1) أدناه، لكل كتلة عمل وبعدد من الإجراءات المحددة والمقترحة التي يتعين عند تنفيذها أن تسهم في العمل الإنساني بصورة مناسبة وفعالة لمعالجة الشواغل المتعلقة بجانب الحماية.

وعن المؤشرات المرتبطة بمبادئ الحماية الرئيسة والمعروفة لكافة كُتل العمل فإن من شأنها أن تساعد على تقييم مستوى / مدى تعميم الحماية في إطار أنشطتهم. وعليه، فإن هذه المؤشرات بحاجة الى مراقبتها طوال فترة تنفيذ برامج حقوق الإنسان ؟ في عام 2016.

السلامة، والكرامة، وتفادي إلحاق الأضرار

فيما يتعلق بالسلامة، يمكن أن تعيقها التهديدات الجسدية مثل العنف، والاعتداء، والإكراه والتهديدات البيئية. أما عن الكرامة فيمكن أن تعيقها التهديدات الجسدية، والنفسية من قبيل: عدم الاحترام، وعدم الحفاظ على طابع السرية والخصوصية، وعدم التشاور والمشاركة. من جانبها، فإن الجهات الفاعلة الإنسانية بحاجة للتأكد من أن الطريقة التي تُدار بها مساعدتهم وتقديمها لا تزيد من تعرض المجموعة أو الشخص لمخاطر السلامة والمخاطر الأمنية.

المؤشرات:

- بالنسبة للخدمات والمرافق فهي متوفرة في أماكن آمنة، ومواقع يمكن الوصول إليها في أمان.
- وحول الوصول لتلقي الخدمات فهو يحترم ثقافة وعادات المجتمع، ويعزز من سلامة الأسرة والمجتمع.

الوصول الهادف

يمكن للصراع و / أو انعدام الأمن والعنف، ووجود الألغام الأرضية، ونقاط التفتيش وحواجز الطرق أن تُعيق الوصول إلى الأماكن المرجوة، فضلا عن المواقع التي يتعذر الوصول إليها من جانب الأفراد والجماعات المستضعفة بشكل خاص، أو الحرمان من الوصول إلى تلك المواقع لأسباب تتعلق بالانتماء إلى فئة عرقية أو دينية على وجه الخصوص.

المؤشرات:

- تُستخدم بيانات مُصنفة بالنسبة (للنساء والرجال والفتيات والفتيان)
- احتياجات محددة، على أن تكون مبنية على أساس العُمُر، ونوع الجنس والتنوع، بحيث تؤخذ جميعها في نظر الاعتبار وذلك عند التخطيط والتنفيذ ومراقبة العمل الإنساني

المُساءلة

بالنسبة للمُساءلة فتكمنُ في الإدلاء ببيانات، وضمان اتباع نهج التواصل، على أن يشمل ذلك طيف أوسع من المجتمع. مع الأخذ في نظر الاعتبار إقامة الاتصالات في إطار اتجاهين لضمان أن يصبح المجتمع أكثر تمكنا من القيام بذلك وأن يُشارك بصفة مباشرة في صنع القرار؛ على أن تُجري المحاسبة/ المُساءلة، واتاحة الفرصة للمجتمع لتقييم، أو تغيير، أو الاعتراض على أنشطة والقرارات المتخذة من قِبل الجهات الإنسانية الفاعلة حيثما كان ذلك ممكنا.

المؤشرات:

- توافر نظم المعلومات الإنسانية للتواصل بشكل فعال مع المجتمعات المتضررة والجهات الفاعلة المحلية الأخرى

- أن يكون لدى السكان المتضررين القدرة وأن تتاح لهم فرصة لتسجيل الشكاوى وتقديم التغذية الراجعة/ الملاحظات والتعليقات والحصول على رد في هذا الخصوص.

المشاركة والتمكين

تكمنُ المشاركة الفعالة في اتخاذ وجهة نظر المجتمعات المتضررة - ووجهات نظر متنوعة وخبرات في تلك المجتمعات بنظر الاعتبار - كنقطة انطلاق لتقييم وتصميم وتقديم العمل الإنساني.

المؤشرات:

- المشاركة النشطة والفعالة من جانب السكان المتضررين سواء في التخطيط وأعمال الاستجابة وعمليات الرصد.

- عقد سلسلة من المشاورات مع الفئات المتضررة سواء في التخطيط وأعمال الاستجابة وعمليات الرصد أيضا

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية

تنسيق المخيمات وإدارة أنشطتها

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تتُخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

- فهم السياق المحلي وذلك قبل القيام بتحديد موقع المخيم، بحيث يتم إشراك المعنيين في نقاش مع المجتمعات المحلية المحيطة بها والحكومة المحلية لضمان القبول والامتثال للقانون الوطني.
- إشراك وجهات نظر الجماعات المختلفة داخل المجاميع السكانية المتضررة جراء تصميم وتخطيط المخيم وفي منشآته، بحيث يتم الاستجابة للاحتياجات والتهديدات المتصورة./ المتوقعة.
- إنشاء مركز حيث يمكن للناس الحصول على المعلومات، وفي لغتهم الخاصة، عن القواعد واللوائح داخل المخيم، الخدمات الأساسية المقدمة، ونقاط توزيع الغذاء، والوضع الأمني المحلي، والأخبار المتعلقة ببلد المنشأ، وموقع أفراد الأسرة وكذا التوعية بالألغام.
- التأكد من وجود تدفق حول الاتصالات، على أن تكون مفتوحة بين أوساط سكان المخيم وموظفي المخيم حتى يتمكنوا من التعبير عن الاحتياجات والشعور بأن أراءهم مسموعة وكذا التهديدات. وأحيانا يمكن القيام بذلك من خلال وضع صندوق للشكاوى أو إدماج الممثلين المقيمين في كتلة التنسيق في إطار المخيم).
- التأكد من عملية التسجيل في المخيم تتم بطريقة تستجيب لمعايير محددة، وهي مفتوحة وتتم بطريقة علنية
- توفير نظام معلومات حول سكان المخيم، على أن يكون مصنفا حسب العُمر والجنس وذوي الاحتياجات الخاصة.
- العمل مع السلطات لإصدار وثائق الولادة، والوفاة وغيرها من وثائق إثبات الهوية القانونية.
- عندما يكون الأمر ممكنا، قم بشراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- فهم السكان المتضررين ممن أنتم معنيون بهم والتأكد من أن أدوات التقييم، وجمع البيانات المصنفة قد تم اخذها في نظر الاعتبار، لا سيما البيانات المتنوعة والمتاحة في إطار المخيم: أي بمشاركة الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات، وما إلى ذلك من أعمال الاستجابة المتباينة التي تقومون بها.
- التأكد من أن كافة موظفي الإدارة في المخيم هم على دراية بمبدأ عدم التمييز.
- التأكد من أن كافة الخدمات مجانية.
- كن على علم بوجود ممارسات تمييزية اجتماعيا وهل هي موجودة في إطار السكان المتضررين ورصد هذا الجانب، بحيث لا تؤثر سلبا على ديناميات المخيم.
- التأكد من أن موظفي إدارة المخيم هم متنوعون ويمثلون كذلك السكان المتضررين في مجملهم.
- وضع علامات، باللغة المحلية، بحيث تُشير وبوضوح إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة لتلقي الخدمات) هي ممنوعة، سواءً بالنسبة لسكان المخيم أو موظفيه.
- وضع بروتوكولات خاصة بالمجرمين والضحايا داخل المخيم وضمان آليات الانصاف بوضوح- .
- التأكد من أنكم تعملون مع السلطات المختصة لإزالة الأسلحة من المخيم، عند الاقتضاء.
- تشكيل لجنة خاصة بالمخيم تتكون من النساء والرجال والشباب للإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات والانتهاكات وتقديم توصيات لتحسينها.
- العمل على ضمان أن المناطق الخاصة بلعب الأطفال هي بعيدة عن المواقع الخطرة، بما في ذلك مقالب القمامة والطرق والآبار المفتوحة.
- وضع والتنفيذ الفوري لخطة عمل للمساعدة في منع الانفصال وجمع شمل العائلات.
- إعداد وتنفيذ نظام الإحالة للأطفال المنفصلين عن ذويهم والضعفاء وضمان أن يرتبط النظام بحماية الطفل لدى مركز التنسيق المحلي.
- كن على علم بالاعتبارات المتعلقة بالحطب (من الذي يقوم بجمعه، وأين الحطب)، وضمان أن يكون لديكم خطة لسلامة أفراد المجتمع مثل أن يشارك فيها المرأة والاطفال.
- تشجيع توافر مواقد ذات كفاءة لخفض المخاطر التي يُنطوي عليها جمع الحطب

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية

التعليم

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبُل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تتُخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

الإجراءات الأساسية لقطاع التعليم أو كتلة العمل

- فهم نظام التعليم المحلي والسياق وبناء ردكم على كافة الجوانب الإيجابية على هذا الأساس.
- قبل البدء في أي نشاط، قم بالتشاور مع السكان المتضررين وتحديد احتياجاتهم التي يشعرون بها من حيث التعليم المهني بالنسبة لتلك الاحتياجات والتهديدات والآراء المرتبطة بذلك.
- تحديد القادة المثقفين من المجتمع والجهات التعليمية المحلية القائمة وذلك لأشراكهم عند الاقتضاء في عملية المساعدة.
- قم بوضع لوحة باللغة المحلية، حول قواعد المدرسة، مواعيدها وموظفي الاتصال.
- تشكيل لجنة التعليم التي يتعين أن تشمل مشاركة أولياء الأمور والتمثيل المتساوي لكُتل العمل في المخيم الأمر الذي من شأنه أن يُعزز تبادل الاتصالات المستمرة حول خدمات التعليم والاهتمامات والاقتراحات لإدخال التحسينات.
- عندما يكون الأمر ممكنا، قم بشراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- فهم السكان المتضررين ممن أنتم معنيون بهم والتأكد من أن أدوات التقييم، وجمع البيانات المصنفة قد تم اخذها في نظر الاعتبار، لا سيما البيانات المتنوعة المتاحة في إطار المخيم: أي بمشاركة الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات، وما إلى ذلك من أعمال الاستجابة المتباينة التي تقومون بها.
- التأكد من أن كافة موظفي التعليم يفهمون مبدأ عدم التمييز.
- التأكد من أن كافة الخدمات هي مجانية.
- التأكد من الأنشطة التعليمية والترفيهية التي تعزز وتعمل على تمكين المشاركة على قدم المساواة من قبل الفتيات والفتيان وكذا الأطفال من ذوي الاعاقات.
- التأكد من أن المعلمين يمثلون كافة الفئات المختلفة المتواجدة في إطار السكان المتضررين (بما في ذلك، الرجال والنساء الأكبر سنا) والذين يكونون بمثابة قدوة.
- احرص على عودة الأطفال إلى المدارس (سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي) وذلك في أقرب وقت ممكن.

- وضع علامات، باللغة المحلية، بحيث تُشير وبوضوح إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة لتلقي الخدمات) هي ممنوعة، سواءً بالنسبة لسكان المخيم أو موظفيه.
- التأكد من أن مرافق التعليم هي في مكان آمن ووسط المنطقة وأخذ جانب البيئة بعين الاعتبار أيضا.
- العمل على خلق أنشطة التعليم تحت إشراف الكبار، وعلى نحوٍ من شأنه أن يُعزز السلامة والتكامل الاجتماعي الإيجابي.
- إنشاء مناطق اللعب، على أن تكون خالية من المخاطر و تعزز الغناء، والرقص والرسم وسرد القصص.
- مرافقة الفتيات إلى المدرسة والعودة منها، إذا لزم الأمر لذلك، من أجل حمايتهن من التعرض للعنف الجنسي الذي يمكن أن يحدث لهن في الطريق من وإلى المدرسة.
- تشجيع الأطفال على المشاركة في تحديد مخاطر السلامة وخلق الأفكار معهم حول كيفية الحد من تلك المخاطر.
- التأكد من أن لدى المدارس مرافق المياه والصرف الصحي، على أن تكون منفصلة بالنسبة للبنين والبنات وأن تقع في مناطق آمنة في أو بالقرب من المدرسة.

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية
الصحه

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبُل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تتُخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

الإجراءات الأساسية لقطاع أو كتلة الصحة

- التعرف على النظام الصحي المحلي وسياقه وبناء أعمال الاستجابة على ذلك الأساس.
- التشاور مع السكان المتضررين وتحديد الاحتياجات الصحية التي يحتاجونها والنظر في التهديدات والآراء.
- تحديد القادة والمنظمات الصحية المحلية لإشراكهم عند الاقتضاء في عملية المساعدة.
- التعرف على وإبداء الاحترام إزاء تعزيز الممارسات الصحية التقليدية التي تساعد على الشفاء والمفيدة منها والسعي للقضاء على الممارسات الضارة التي تؤثر على صحة النساء والأطفال والمراهقين.
- التأكد من وجود آليات التغذية المرتدة/ الحصول على الملاحظات والتواصل المفتوح بين ممثلي المجتمع المحلي وممثلي الخدمات الصحية (صندوق الشكاوى أو كتلة عمل المجتمع الصحي الذي يضم ممثلين عن المجتمع).
- التأكد من إبلاغ الأفراد للحصول على موافقتهم وذلك قبل القيام بأي تدخل صحي.
- تطوير ووضع لوحة حول "حقوق المرضى" باللغة المحلية، بحيث تنص وبوضوح حول كيفية الوصول لتلقي الخدمات، والتوقعات والقواعد المنظمة لذلك.
- عندما يكون الأمر ممكنا، قم بشراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- فهم السكان المتضررين ممن أنتم معنيون بهم والتأكد من أن أدوات التقييم، وجمع البيانات المصنفة قد تم اخذها في نظر الاعتبار، لا سيما البيانات المتنوعة المتاحة في إطار المخيم: أي بمشاركة الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات، وما إلى ذلك من أعمال الاستجابة المتباينة التي تقومون بها.
- التأكد من أن كافة العاملين في مجال الصحة هم على دراية تامة بمبدأ عدم التمييز.
- التأكد من أن كافة الخدمات هي مجانية.
- التأكد من أن العاملين في المجال الصحي يمثلون السكان المتضررين (بمن فيهم، كبار السن) على أن يتكونوا من النساء والرجال، ممن يتحدثون باللغة المحلية و ينتمون إلى كُتل العمل المختلفة بحيث يشاركوا في النشاطات ذات الصلة.
- التأكد من أن نظام تقديم الخدمات الصحية الخاص بكم يتضمن العاملين في قطاع صحة المجتمع، بحيث يتم الوصول إلى أولئك المرضى من ذوي الحالات المرضية الشديدة في المناطق النائية، ممن ليس بمقدورهم زيارة العيادات.

- وضع بروتوكولات للإحالة المتعلقة بحالات الرعاية ما قبل الولادة والتأكد من أن كافة الحوامل والمرضعات يتم إبلاغهن مباشرة حول هذه الخدمات.
- التأكد من أن النساء والفتيات يتم إمدادهن بالمواد الصحية الملائمة ثقافيا وتوفير الفوط الصحية لكبار السن منهن.
- التأكد من أن الكتلة الصحي يمثل كُتل العمل المختلفة، بحيث يكون متواجدا في إطار مناطق السكان المتضررين.
- وضع لوحات باللغة المحلية، على أن تشير وبوضوح تام إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة للحصول على الخدمات) تُعد ممنوعة من قبل الجميع، بمن فيهم الموظفين.
- التأكد من أن المرافق/ المنشآت الطبية تتواجد في منطقة يسودها الأمن والكرامة على وجه العموم، بحيث يتم الوصول إليها من قِبل الجميع.
- التأكد من الحفاظ على طابع السرية أثناء تقديم الخدمات.
- في حال إدخال الطفل ورقوده في المشفى، ينبغي التأكد من مرافقة أحد الوالدين، أو مقدمي الرعاية وضمان عدم الفصل بين أفراد الأسرة.
- التأكد من أن بمقدور العاملين الصحيين العمل على تحديد حالات العنف القائم على نوع الجنس والاعتداء على الأطفال ووضع بروتوكولات حول نظام الإحالة الصحية وأن تكون آليات الانصاف موجودة على أرض الواقع.
- التأكد من وجود نظام الإحالة والاهتمام بالحالات النفسية والاجتماعية، بما في ذلك حالات تعاطي الكحول.
- عقد جلسات حول التثقيف الصحي بالنسبة للعائلات، بما في ذلك حالات الصحة الإنجابية، وأهمية الصحة العامة، بما في ذلك، حالات الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والوقاية من الحمل.
- العمل مع السلطات الصحية ذات الصلة لضمان استمرارية تقديم الرعاية لذوي الحالات الصحية المزمنة، وكذلك الحال بالنسبة لأولئك الذين هم بحاجة للحصول على أدوية منتظمة أو إشراف طبي.

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية
المياه والصرف الصحي والنظافة

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبُل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تتُخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

الإجراءات الأساسية لكتلة المياه والصرف الصحي (اوالإصحاح البيئي) والنظافة

- فهم السياق المحلي وطريقة توفير المياه و خدمات الصرف الصحي والنظافة والعمل على هذا الأساس.
- التشاور مع السكان المتضررين وتحديد المياه / الصرف الصحي والنظافة وأخذ أراءهم إزاء احتياجاتهم والتهديدات التي يمكن أن يواجهونها.
- تشكيل مجموعة معنية بالمياه / الصرف الصحي والنظافة في إطار المجتمع، بحيث يكون أفراد المجتمع ممثلين فيها وقادرون على التواصل لإبداء الآراء حول الخدمات والشواغل التي تساورهم والاقتراحات لإدخال التحسينات.
- وضع لوحة وإلصاقها حول القواعد واللوائح، باللغة المحلية، بشأن المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية.
- عندما يكون الأمر ممكنا، قم بشراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- فهم السكان المتضررين، ممن أنتم معنيون بهم والتأكد من أن أدوات التقييم، وجمع البيانات المصنفة قد تم اخذها في نظر الاعتبار، لا سيما البيانات المتنوعة المتاحة في إطار المخيم: أي بمشاركة الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن والأقليات وغيرهم، وكذلك الأدوار المختلفة في كل مرحلة من المراحل في مجال المياه / الصرف الصحي وإدارة النظافة وأعمال الاستجابة الخاصة بكم.
- التأكد من أن كافة الموظفين في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة هم على دراية تامة بمفهوم ومبدأ عدم التمييز.
- التأكد من أن كافة الخدمات تقدم مجانيا.
- التأكد من أن المراحيض يمكن الوصول إليها من قبل الأطفال، وذلك عن طريق تعديل حجم الفتحات أو ارتفاع مستوى المرافق المعنية.
- التأكد من أن لدى الأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن مراحيض تتلاءم وحالاتهم.

- توفير جراكن أو أوعية لجمع المياه الأخرى ذات حجم وشكل مناسب للأطفال والنساء وكبار السن، بحيث يمكن لهؤلاء الاشخاص أن يحملونها بأمان.
- التأكد من أن العاملين في هذا القطاع هم ممثلون عن السكان المتضررين، بمن فيهم النساء المُسنات.
- وضع لوحات إعلانية، باللغة المحلية، على أن تشير وبوضوح إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة للحصول على الخدمات) يُعدُ أمرا ممنوعا من قبل كافة الأشخاص، بمن فيهم الموظفين.
- كن على علم أن المياه هي مزودة بالطاقة الكهربية وذلك للتخفيف من حدة النزاع (بين أوساط السكان المتضررين ومع المجتمعات المجاورة) ذلك أن ثمة حاجة على الأرجح على أن تكون متزامنة مع برمجة المياه / الصرف الصحي والنظافة.
- التأكد من أن لدى الأفراد ما يكفي من المياه للاستهلاك، والاستحمام والطهي.
- قم بتحديد من الذي سيقوم بجمع المياه، ومن ثم، قم بتصميم نقاط جمع المياه وفقا لذلك.
- التأكد من أن بمقدور المجموعات المختلفة الوصول إلى نقاط جمع المياه الصالحة للشرب، بما في ذلك، الأطفال غير المُرَافَقين من قبل ذويهم، والمنفصلين عنهم، وكبار السن أو الذين لديهم قيود مادية وظروف صحية مزمنة تحول دون قيامهم بهكذا عمل.
- التأكد من توافر مراحيض منفصلة ومرافق الاستحمام للرجال والنساء وكبار السن.
- قم بتصميم المراحيض ومرافق الاستحمام في موقع مركزي (وعلى مسافة آمنة فيما بين المناطق السكنية)، مع ضمان إقفالها وأن تكون مضاءة لحماية الأطفال والنساء من العنف.
- التأكد من توافر الأنظمة المعمول بها للتخلص من المخلفات/ القمامة بشكل صحيح.

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية
توفير المأوى في حالات الطوارئ

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبُل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تتُخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

الإجراءات الأساسية لقطاع أو كتلة توفير المأوى في حالات الطوارئ

- فهم الحقائق المتعلقة بالمأوى المحلي والسياق والبناء على هذا الأساس.
- إجراء المشاورات مع السكان المتضررين (بمن فيهم كبار السن) من حيث الممارسات الثقافية والخيارات المتصلة بالمأوى ودمجهم في عملية صنع القرار.
- تشكيل لجنة خاصة بالمأوى في حالات الطوارئ على أن تشمل مشاركة ممثلين عن أعضاء السكان المتضررين، حيث ثمة شعور بأهمية الوفاء بالاحتياجات ومعالجة التهديدات وتبادل الآراء ومن ثم، إدخال التحسينات وإمكانية الإعراب عنها علنا.
- العمل الجاد لضمان تحقيق المعايير المتساوية بالنسبة (للمأوى) عبر كُتل العمل ومختلف الجهات المانحة.
- عندما يكون الأمر ممكنا، يتم شراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- فهم السكان المتضررين، ممن أنتم معنيون بهم والتأكد من أن أدوات التقييم، وجمع البيانات المصنفة قد تم اخذها في نظر الاعتبار، لا سيما البيانات المتنوعة المتاحة في إطار المخيم: أي بمشاركة الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات، وما إلى ذلك من أعمال الاستجابة الخاصة بكم.
- التأكد من أن موظفي المأوى في حالات الطوارئ هم على دراية تامة بمبدأ عدم التمييز وتوفير المأوى لكافة فئات المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والأطفال والمسنين والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التأكد من أن الخدمات هي مجانية.
- توفير دعم إضافي للمرأة والأطفال وكبار السن من النساء اللواتي يتولين دور أرباب الأسر، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإنشاء المأوى في حالات الطوارئ.
- وضع لوحات إعلانية، باللغة المحلية، تشير وبوضوح تام إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة لتلقي الخدمات) يُعدُ أمرا محظورا على الجميع، بمن فيهم الموظفين أنفسهم.
- فهم تركيبة الأسرة وضمان تخصيص المأوى في حالات الطوارئ، بحيث لا يستثني أحدا.
- قم بتخصيص مساحة كافية للمأوى مراعاةَ لجانب الخصوصية لكل أسرة. أما الأسر والخيام المتعددة فينبغي تجنبها.

- ضمان التقسيم الداخلي للمأوى بين المساحة المخصصة للنوم، ومساحة الطهي وفيما بين أفراد الأسرة عند الاقتضاء.
- التأكد من وضع الملاجئ /المأوى في أماكن آمنة وأن تكون قريبة من بعضها البعض، وفي الأماكن، حيث لا تتسبب في الصراع مع المجتمعات المجاورة أو السلطات.
- التأكد من وجود نظام إحالة معروف حول الانتهاكات وأن هناك بروتوكولات للإنصاف.
- توفير معلومات حول أهمية الحفاظ والإبقاء على كافة الحيوانات خارج مساحات المعيشة.
- ضمان التناسب الكاف إزاء المراحيض في المأوى.

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية
الغذاء والتغذية

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبُل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تتُخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

الإجراءات الأساسية لقطاع أو كتلة الغذاء والتغذية

- فهم الحقائق المتعلقة بالغذاء والتغذية المحلية والبناء على هذا الأساس.
- التشاور مع السكان المتضررين لفهم الغذاء والتغذية والشعور بأهمية الوفاء بالاحتياجات ومعالجة التهديدات والمخاوف.
- التشاور مع النساء لتحديد الدور الذي يرغبن في لعبه في أنظمة التوزيع والشبكات ذات الصلة.
- التشاور على نحو منتظم مع النساء، والرجال، والفتيات، والفتيان، وكبار السن، ممن يعانون من القيود/ المعوقات المادية لتحديد ثغرات التوزيع المحتملة والشعور بأهمية الوفاء بالاحتياجات. (يمكن أن تكون من خلال لجنة أو آليات غير رسمية).
- عندما يكون الأمر ممكنا، قم بشراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- فهم السكان المتضررين، ممن أنتم معنيون بهم والتأكد من أن أدوات التقييم، وجمع البيانات المصنفة قد تم اخذها في نظر الاعتبار، لا سيما البيانات المتنوعة المتاحة في إطار المخيم: أي بمشاركة الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات، وما إلى ذلك من أعمال الاستجابة المختلفة والخاصة بكم.
- التأكد من أن موظفي الغذاء والتغذية هم على دراية تامة بمبدأ عدم التمييز.
- التأكد من أن النساء، الرجال، الأطفال، كبار السن، ممن يقومون بدور أرباب الأسر يحصلون على المواد الغذائية الموزعة وبحسب ما هو متوفر كمًا وحاجة.
- التأكد من أن الخدمات هي مجانية.
- التأكد من أن الأسر التي يُعيلها "أطفال"، غير مُرَافَقين من قبل ذويهم والأطفال المنفصلين وكذا كبار السن يحصلون على توزيع خاص من الغذاء عند الضرورة.
- التأكد من أن كلا من الرجال والنساء، ممن يعملون في فرق توزيع الأغذية، أنهم أعضاءَ يُمثلون السكان المتضررين على وجه العموم.
- التأكد من أن بمقدور كبار السن الوصول/ الحصول على غذاء مُغذ وعلى نحوٍ مناسب وأن نقاط التوزيع والطرق المتبعة تسمح لهم بالوصول والقيام بحمل الحصص الغذائية بأمان.

- وضع لوحات إعلانية باللغة المحلية، على أن تُشير بوضوح إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة للحصول على الخدمات) يُعدُ أمرا محظورا على الجميع، بمن فيهم الموظفين.
- التأكد من وجود آليات إنصاف إزاء الشكاوي المتعلقة بالانتهاكات.
- التأكد من أن مراكز توزيع المواد الغذائية تقع على نحو مركزي ويمكن الوصول إليها من قِبل كافة الفئات.
- قم بتنويع/ تغيير فرق التوزيع، بحيث لا يكون هناك مجموعة واحدة تقوم بالتوزيع بصفة مستمرة لنفس المجموعة من المستفيدين.
- التأكد من أن الأغذية لا يتم مقايضتها مقابل الحصول على خدمات جنسية أو أشكال أخرى من ضروب سوء المعاملة.
- تشجيع توزيع المواد الغذائية في إطار المدرسة للحفاظ على إشراك الأطفال بشكل إيجابي.

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية
الزراعة

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبُل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تُتخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

الإجراءات الأساسية لقطاع أو كتلة الزراعة

- فهم الممارسات الزراعية المحلية والمعرفة والهياكل وبناء الأمر على هذا الأساس.
- التعرف على التقويم الزراعي المحلي وضمان أن ذلك يأتي بمثابة استجابة لتلك المساعدة ووفاءً بالاحتياجات ومعالجة التهديدات والمخاوف التي يشعر بها السكان المتضررون وبما يتماشى مع التقويم الزراعي الخاص بهم.
- تشكيل لجنة الزراعة التي يتعين أن تضم أعضاءً من السكان المتضررين، بمن فيهم النساء.
- عندما يكون الأمر ممكنا، يتم شراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- فهم السكان المتضررين، ممن أنتم معنيون بهم والتأكد من أن أدوات التقييم، وجمع البيانات المصنفة قد تم اخذها في نظر الاعتبار، لا سيما البيانات المتنوعة المتاحة في إطار المخيم: أي بمشاركة الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات، وما إلى ذلك من أعمال الاستجابة الخاصة بكم.
- التأكد من أن الموظفين في القطاع الزراعي يفهمون مبدأ عدم التمييز.
- التأكد من أن المساعدة الزراعية هي متاحة للنساء والرجال، ممن يتولون دور أرباب الأسر في المجتمع، فضلا عن أعضاء من الأقليات والجماعات المختلفة.
- التأكد من أن يتم توفير الخدمات مجانا.
- التأكد من إيلاء الدور الخاص الذي تلعبه المرأة في قطاع الزراعة اهتماما ومن ثم، التخطيط وفقا لذلك.

- وضع لوحات إعلانية، باللغة المحلية، بحيث تشير بوضوح إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة للحصول على الخدمات) يُعدُ محظورا وينطبق على الجميع، بما في ذلك الموظفين.
- التأكد من وجود آليات للشكاوى و سُبُل الانصـاف.
- التأكد من أن الوصول وتلقي المدخلات والمعدات تتم بطريقة شفافة وأن تلك السلع لا يتم المقايضة بها.
- التأكد من نشر الوعي بقضايا الأراضي والنزاعات المحتملة وذلك قبل القيام بتعزيز أنشطة العمل الزراعي أو الأراضي.

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية

الإنعاش المبكر

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبُل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تُتخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

الإجراءات الأساسية لقطاع أو كتلة الإنعاش المبكر

- فهم الحقائق والبدائل المحلية والبناء على ذلك الأساس.
- تحديد الاحتياجات ومعالجة التهديدات والمخاوف المتعلقة بسُبُل العيش بالنسبة للسكان المتضررين.
- تحديد الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والمحلية للمشاركة في تطوير برامج بناء القدرات المصممة، بحيث يتم تنفيذها على نحو يكفل توفير الحماية للسكان المتضررين في حالات الطوارئ الحالية والمستقبلية.
- عندما يكون الأمر ممكنا، قم بشراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- فهم السكان المتضررين، ممن أنتم معنيون بهم والتأكد من أن أدوات التقييم، وجمع البيانات المصنفة قد تم اخذها في نظر الاعتبار، لا سيما البيانات المتنوعة والمتاحة في إطار المخيم: أي بمشاركة الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات، وما إلى ذلك من أعمال الاستجابة الخاصة بكم.
- التأكد من أن موظفي الإنعاش المبكر هم على دراية بمبدأ عدم التمييز.
- التأكد من أن الموظفين يمثلون كافة كُتل العمل المختلفة المتواجدون في إطار السكان المتضررين (بمن فيهم، الرجال والنساء من المُسنين).
- التأكد من أن الخدمات هي مجانية.
- التأكد من أن برامج العودة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة لمجاميع السكان المتضررين.
- وضع لوحات إعلانية، باللغة المحلية، بحيث تشير وبوضوح إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة للحصول على الخدمات) يُعد أمراً محظورا على الجميع، بمن فيهم الموظفين.
- التأكد من وجود آليات للشكاوى ووسائل الانصـاف.

ما الذي يمكنكم القيام به لتعزيز الحماية المواد اللوجستية والاتصالات

ما أهمية الحماية في مجال العمل الخاص بكم

في أوقات النزاع المسلح، وفي مرحلة ما بعد الصراع وبداية وقوع الكوارث الطبيعية سواء بشكل سريع وبطيء، والصراع الاجتماعي الذي طال أمده، فإنه عادة ما يتمخض عن ذلك زيادة في مخاطر الاعتداء، والعنف والاستغلال وبالتالي فصل الأسر بعضها عن البعض الاخر، وتتوقف هياكل المجتمع عن العمل، فضلا عن توقف سُبُل العيش. أما المخاطر والتهديدات الجديدة فتنبعث في حالة الطوارئ، وذلك من خلال الاستراتيجيات الفردية والمجتمعية أثناء التعامل، وكذا الطريقة التي يتم بها تنظيم المساعدات وتقديمها. ولتفادي الأخطاء الشائعة، ***يجب على كافة عُمال الإغاثة ضمان أن لا تتسبب أنشطتهم في خلق مخاطر ومخاوف جديدة تتعلق بالسلامة والأمن وأن اعتبارات السلامة والأمن موجودة في كافة الإجراءات عند تقديم الخدمات.*** وفيما يلي بعض الإجراءات البسيطة التي يمكن أن تُتخذ للتكيف مع الواقع المحلي لتعزيز مجال الحماية في قطاع أعمال الاستجابة الخاص بكم.

الإجراءات الأساسية لقطاع أو كُتلة المواد اللوجستية والاتصالات

- عندما يكون الأمر ممكنا، يتم شراء السلع / المدخلات محليا لضمان دعم الموارد المتاحة والشبكات الإنتاجية المحلية.
- التأكد من أن موظفي القطاع الخاص بكم هم على دراية بمبدأ عدم التمييز.
- التأكد من أن الناس، ممن تقومون بتعيينهم للمساعدة في الجهود التي تبذلونها يمثلون المجتمعات المتضررة على نحو سليم.
- وضع لوحات إعلانية، باللغة المحلية، بحيث تشير وبوضوح إلى أن سوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك، الاستغلال الجنسي أو المقايضة لتلقي الخدمات) يُعدُ أمرا محظورا بالنسبة لكافة الموظفين، بمن فيهم موظفي القطاعات.
- التأكد من أن الموظفين التابعين لكم هم على بينة من المخاطر جراء توقف الشاحنات، من حيث المخاطر الصحية والأمنية.
- التأكد من أنكم تتبعون القوانين المحلية وذلك عند تعيين الموظفين وأنكم لم تقوموا بتوظيف أشخاص، ممن هم تحت سن الطفولة.

تحليل التهديدات المتعلقة بالحماية والحالات المستضعفة في اليمن

- **انتهاكات القانون الإنساني**

يهدف قانون الحرب إلى حماية المدنيين، وهذا يعني أولئك الذين ليسوا بمثابة مقاتلين، وأولئك الذين لا يشاركون في النزاع مقارنة بعواقب الحرب. إن هكذا مبدأ متميز، يمثلُ أساسًا للقانون الدولي الإنساني، ويتم انتهاكه من قبل كافة أطراف النزاع على أساس يومي. ولذا، فإن القتال يجري على أرض الواقع، بما في ذلك في إطار المناطق السكنية المكتظة بالسكان بعد أن أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى في صفوف المدنيين. كذلك، فقد شُنت هجمات على، ومن المناطق والمنشآت المدنية، مثل المستشفيات والمدارس، وتعريض المدنيين لتبادل إطلاق النار والهجمات الانتقامية. وبالتالي، فإن الطبيعة العشوائية لهذه الهجمات واستخدام أسلحة غير دقيقة تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني. أما زرع الألغام الأرضية بصفة عشوائية فقد تسبب في المناطق التي يرتادها المدنيون أيضا وفاة وإصابات هؤلاء المدنيين، كما أن هناك العديد من التقارير عن استخدام الذخائر العنقودية في الهجمات التي شُنت على محافظة صعدة. من جانبها، لم تتمكن الغارات الجوية المستمرة من قبل قوات التحالف أيضا من التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية. كذلك، فقد استهدفت الغارات الجوية العديد من الأهداف السياسية، مثل منازل السياسيين والمباني الحكومية، والتي تقع دون استثناء في إطار المناطق السكنية. لقد دفع المدنيون ثمنا باهظا نتيجة القصف العشوائي على المناطق السكنية والعامة. أما الأشخاص النازحون داخليا، ممن فروا من أعمال العنف والتهديدات فلم يسلموا من الضربات الجوية وهم من بين الضحايا. وفضلا عما تقدم، كان هناك عدد من الهجمات على موظفي ومباني اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ففي سبتمبر 2015، تم اغتيال اثنين من موظفي اللجنة المذكورة على الطريق ما بين صعدة وصنعاء، الأمر الذي من شأنه وأن أرسل برسالة هزت كافة الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن. أما الصراع والوضع الأمني الذي لا يمكن التنبؤ به فقد ساهم من جانبه وبشدة في خفض حرية التنقل، بما في ذلك، الحركة التجارية. وعليه، فإن من الصعوبة بمكان تقديم أدلة دامغة جراء الحرمان المتعمد لمواد الغذاء أو المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين، الأمر الذي إذا ما انتظم يمكن أن يُؤدي إلى التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ومع ذلك، وانطلاقا من حجم من العقبات (سواء الأمنية ذات الصلة، أو المادية أو الإدارية) المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية التي تُعد ضرورية من أجل البقاء، فمن الواضح أنه لا الأطراف المعنية بالنزاع تبذل جهودا كافية لإزالة هذه العقبات، وفي ظروف معينة تعمد الاطراف إلى منع وصول كلا من السلع التجارية والإنسانية إلى السكان المدنيين. ومن الأمثلة المحددة على هذا الجانب ميناء الحديدة، الذي يعدُ محورا رئيسًا للحصول على السلع التجارية في شمال البلاد، وقد تم حظره من قبل خليط من العقبات الأمنية والعقبات الإدارية ذات الصلة.

وعن تفاصيل العديد من هذه الانتهاكات فقد وردت في إطار تقارير عديدة صادرة عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"، فضلا عن تقرير صدر في أغسطس 2015 من قبل منظمة العفو الدولية وبيان مشترك من قبل المستشارين الخاصين بالأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية على التوالي اعتبارا من أغسطس 2015، على سبيل المثال لا الحصر. وعليه، لم تكن هناك أية مؤشرات على أنه قد تم اتخاذ تدابير من قبل أي طرف في النزاع لمنع أو التخفيف من هذه الانتهاكات

- **التهديدات التي تستهدف الحياة، والسلامة والحرية**

فيما هو أبعد من التأثير المباشر للنزاع على السكان المدنيين، ثمة تقارير عن العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. إن هذه الانتهاكات تدل على مجتمع منقسم بشكل كبير، حيث وقد تفاقمت بسبب النزاع، وتفاقمت أيضا جراء خلل في النظام القضائي وتعزيز الإفلات من العقاب. وتشمل هذه الحوادث، القتل خارج نطاق القضاء، وبشكل خاص، الحوادث من قبيل تلك التي يبدو أن عمليات القتل الانتقامية استهدفت الأشخاص الذين اتهموا / يُشتبه في أنهم قد عملوا أو انضموا إلى الحزب الآخر في إطار النزاع. لقد كانت هناك عدة حالات من الاختفاء، والعديد من حوادث الاعتقال والاحتجاز التعسفي، بما في ذلك، الأطفال، وتظهر العديد من هذه الاعتقالات إلى أنها ذات دوافع سياسية. ما جانبها، شهدت الشخصيات العامة وأعضاء الأحزاب السياسية شهدت منازلهم، حيث تعرضت للهجوم والتدمير. الجدير بالذكر إلى أن هناك عدد من الأقليات العرقية والدينية في اليمن. وفي هذا الخصوص، ثمة واحدة من الأقليات العرقية من المُهمشين (بمعنى "الفئة المهمشة")، ممن عانت تقليديا من الإقصاء والتمييز. وعلى وجه العموم، تنخرط هذه المجموعة في الأعمال المتدنية، وتجد صعوبة في الحصول على الخدمات والحقوق على قدم المساواة مع بقية السكان. وحيث أن هناك على الدوام فجوة بين الشمال والجنوب، إلا أن الصراع الحالي قد فاقم وبشكل كبير من حدة التوتر والشك المتبادل. وفي كل من الشمال والجنوب، كانت هناك ولا تزال حوادث الاعتداءات والتهديدات والاعتقالات بالنسبة للأشخاص، أو المؤسسات أو الشركات من قبيل تلك التي يُنظر إليها على أنها موالية " للجانب الآخر". وعليه، فإن الناس من المحافظات الشمالية يواجهون صعوبات في تأسيس أنفسهم، أو إيجاد عمل في المناطق الجنوبية والعكس صحيح. ونتيجة لذلك، يتم تقييد الناس، أو تقييد حريتهم من التنقل بين الشمال والجنوب.

وفي هذا الصدد، يتم تقييد حرية التعبير، ذلك أنه سبق وأن تم منع القيام بالاحتجاجات السلمية أو تم إيقافها واعتقال المتظاهرين. من جانبهم، تعرض الصحفيين للاعتقال وذلك بسبب قيامهم بنشر مقالات انتقادية، كما تعرض مبنى إحدى الصحف لغارة جوية، مما اضطرها إلى التوقف عن الطباعة.

- **العنف الجنسي القائم على نوع الجنس**

تحت أي ظرف من الظروف وفي أي مجتمع، فإن العنف الجنسي القائم على نوع الجنس يعدُ ظاهرة تتميز بالتحيز الثقافي وتُعتبر من المحرمات، ونقاشا يقتصر على المجال الخاص. وهذا هو الحال وأكثر من ذلك بالنسبة لليمن، الذي يُعتبر مجتمعا محافظا وأبويا (سلطة الأب على الجميع) وبلد في حالة حرب. وعليه، فإن هذا يعني أن ثمة ممانعة شديدة لمناقشة جانب العنف القائم على نوع الجنس بصفة علنية، وبالتالي فإن الناجين من العنف الجنسي سيكونون جِد مترددين في التحدث عن ذلك، ناهيك عن الإبلاغ عنه خارج إطار الأسرة.

وبالنظر إلى التجارب السابقة في بعض البلدان فيعدُ هذا الجانب ضمن الانتهاكات الجسيمة والكبيرة على نطاق واسع، خاصة الاغتصاب يمكن استخدامه كسلاح من أسلحة الحرب، وبالتالي، ينبغي أن تُولى مسألة العنف الجنسي اهتماما خاصا في حالات الصراع. ففي حين أنه من المهم بشكل واضح إيلاء الاهتمام الشديد لهذه الظاهرة، إلا أن الوضع بالنسبة لليمن يعد صعبا في التكتلة الدقيق في ما بين العنف الجنسي المتعلق بالنزاع المستمر أو لا علاقة له بالنزاع. وفي اليمن أيضا، فإن من الواضح أن حوادث العنف الجنسي لا يتم الإبلاغ عنها، بيد أن هناك مؤشرات على الزواج القسري والمُبكر على وجه الخصوص، فضلا عن العنف المنزلي، والاعتداء النفسي والعاطفي والحرمان من الموارد، بالإضافة إلى الاغتصاب والاعتداء الجنسي.

في غياب الأرقام المؤشرة، فإن من المهم القيام برصد وتقييم المؤشرات التي يمكن أن تُفضي إلى العنف الجنسي، بما في ذلك في حالة الصراع. وفي السياق اليمني، يشمل هذا الجانب من بين أمور أخرى قدرا من الأسر التي ترأسها نساء، وأن العنف يعود بسبب الضغط النفسي نتيجة للحرب، ومستوى النزوح، وانعدام السكن اللائق، وانعدام الخصوصية، ومستوى الفقر، مما يترتب على ذلك انعدام الأمن الغذائي، وانهيار كلي أو جزئي للقانون والنظام، والتعسف في استعمال السلطة و / أو السلطة العسكرية، ووقوع التجنيد القسري وانتشار الأسلحة الصغيرة. وعلى الرغم من الصعوبات التي تحيط بالعنف الجنسي، فإن هناك قدرات كبيرة متاحة، لا سيما بين أوساط المجتمع المدني الذي يعمل بنشاط كبير مع النساء، والرجال، والفتيات والفتيان لمعالجة هذه المسألة من كافة جوانبها.

- **الأطفال**

لا يزال الأطفال يتأثرون وبشدة جراء الصراع في اليمن. أما عن الأثر الأكثر مباشرة فيكمنُ في ارتفاع عدد الوفيات والإصابات، ذلك أن أكثر من 500 وأكثر أيضا من 700 من الأطفال قد تأثروا على التوالي، وذلك بحسب التأكيدات التي وردت كما في الأشهر الخمسة من فترة ما بعد تصاعد الصراع في نهاية مارس 2015. وعليه، فإن أكثر ما يدعو للقلق يكمنُ في أن هذا الرقم يمثل عدد الحوادث التي تم التحقق منها، وبالتالي، فإن العدد الحقيقي سيكون أعلى من ذلك بكثير.

لقد دمر الصراع سُبُل العيش، وحد من قلة فرص الحصول على الخدمات الأساسية من المياه، والكهرباء والغذاء، وزيادة في الأسعار، ووضع قيود شديدة على حرية الحركة. يأتي ذلك على رأس مستويات الفقر العالية بالفعل، والتسبب في مخاطر عالية من حالات سوء التغذية. وبصرف النظر عن الآثار الجسدية والنفسية المباشرة للحرب على الأطفال، إلا أن هكذا وضع يشكل أيضا مسؤوليات إضافية على الأطفال لمساعدة الأسر للبقاء على قيد الحياة. وعليه، فإن هذا بدوره يعرض الأطفال أكثر لآثار القتال وأعمال القصف. إن ثِمةَ أدلة وافرة من انتشار الكرب الواسع النطاق بين أوساط الأطفال، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في بعض الحالات إلى حدوث اضطرابات نفسية. ويتجلى هذا الأمر من خلال الصراعات مع الأطفال الآخرين، وصعوبات في إقامة علاقات ثقة، واضطرابات في النوم، ومشاعر الخوف والغضب والكراهية، وصعوبة في التركيز الخ

في شهر أكتوبر، فإن من المفترض أن تستأنف السنة الدراسية أعمالها، وبشكل واضح فأن النظام التعليمي قد تضرر بشدة جراء الصراع. كذلك، كانت هناك العديد من الهجمات على المدارس، واستخدمت المباني المدرسية كمأوى، أو كقواعد من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، يتم استخدام العديد من المدارس كمساكن مؤقتة لعدد كبير من الأشخاص النازحين الذين لا يتوافر لديهم في الوقت الحالي أية مساكن بديلة تم تحديدها.

لقد تمخض عن أعمال الصراع، بما في ذلك النزوح الداخلي وعلى نطاق واسع أن تسبب في فصل الأسر، حيث هناك العديد من القاصرين غير المُرَافَقين من قبل ذويهم والمنفصلين عنهم، على الرغم من أن العدد الدقيق غير متوفر. أما الزواج المبكر والحمل المبكر تقليديا فيعدُ مشكلة في اليمن، بما في ذلك، من خلال ظاهرة "الزواج السياحي"، حيث كبار السن من الرجال من الخارج يأتون لغرض الزواج، وغالبا ما يكون الزواج لفترة مؤقتة فقط ومن النساء، والفتيات اليمنيات الأصغر سناَ منهم بكثير. وفي اليمن عادة ما يواجه الأطفال في سن حِد مبكرة بالأسلحة ويتوقع أن يشاركوا في الدفاع عن المجتمع القبلي. وفي هذا الخصوص، هناك تقارير عديدة مفادها أن ثمة أطفال مجندين ويتم استخدامهم من قبل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة.

أما عن تلوث المناطق المدنية والسكنية بسبب الألغام الأرضية فيؤثر على الأطفال تحديدا، لأنهم غالبا ما يكونوا أقل وعيًا بالمخاطر ويميلون للتجول واللعب في منازل أو مناطق مهجورة. وحول استخدام الذخائر العنقودية، فيمثل أيضا مصدر قلق بالغ لأنه يترك وراءه عددا كبيرا من الذخائر غير المتفجرة الصغيرة التي قد تبدو للأطفال ككائنات ومواد للعب بها.

فيما يتعلق بآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة الستة عن حقوق الأطفال في النزاعات فهي قيد التنفيذ في اليمن وذلك منذ عام 2009. وعليه، تفيد التقارير عن وقوع حالات قتل وتشويه، اختطاف، هجمات على المدارس

والمستشفيات؛ تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة؛ العنف الجنسي؛ والحرمان من تلقي المساعدات الإنسانية.

- **النساء**

في ظل مجتمع يسوده التوجه الأبوي عموما في اليمن، فإن من المتوقع ان تعيش النساء تحت وصاية الرجل، وبالتالي، فإن النساء العازبات، والأمهات، ممن يعشن بمفردهن والأرامل يمكن أن يخضعن لقيود وانتهاكات خطيرة. ولذا، يمكن للنساء والفتيات أن يتعرضن للعنف الجنسي، بما في ذلك الزواج المبكر والزواج القسري والعنف المنزلي. وفي حالة الأزمات، فإن النساء بشكل عام قد يتأثرن بشكل مختلف عن الرجال وذلك بسبب وضعهن الاجتماعي ومسؤوليات الأسرة، أو الدور الإنجابي، بيد أنهن لسن عرضة للمخاطر بالضرورة. من جانبه، يمكن لتحليل النوع الاجتماعي أن يُساعد على تحديد هؤلاء النسوة، أو الفتيات، أو الرجال والفتيان، الذين قد يكونون عرضة للخطر وبأي شكل من الأشكال.

- **الأشخاص النازحون داخليا**

يُقدر عدد الأشخاص النازحين داخليا نتيجة للصراع بنحو 2,3 مليون (كما في 15 أكتوبر 2015) .أما الغالبية من النازحين فيقيمون في مساكن مستأجرة، أو يتم استضافتهم مع المجتمعات المحلية، بينما تعيش أقلية منهم في المدارس، والمراكز الجماعية، أو أشكال بديلة أخرى من المأوى. إن كثيرا من الناس الذين قد يودون الفرار لم يكن بمقدورهم القيام بذلك نظرا لعدد من العقبات المادية والاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بالظروف المعيشية والاقتصادية، فإن معظم النازحين في وضع كئيب، ذلك أنهم فقدوا وسائل رزقهم وكثيرون منهم يعتمدون على الصدقات أو المساعدة الإنسانية. من جانبها، فإن الظروف المعيشية في كثير من الأحيان لا تسمح بالكثير من الخصوصية، الأمر الذي يسبب الكثير من التوتر، ويعزز من خطر الاعتداء الجسدي والعنف الجنسي، فضلا عن أن النزوح قد ساعد تضخيم خطر الانفصال الأسري.

ومع استمرار الصراع وإطالة أمد النزوح، هناك خطر متزايد بنشوء وضع يشوبه الصراع المتبادل بين النازحين والعائلات المضيفة، بما في ذلك مخاطر الاستغلال. كذلك، ثمة تقارير متزايدة مفادها إجبار النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية، حيث الظروف ما زالت بعيدة عن الأمان وتفتقر إلى الخدمات. وبالتالي، فإن النازحين، ممن يقيمون في المدارس هم عرضة لخطر الطرد سواءً عن طريق التشاور معهم أو توفير بدائل مناسبة.

- **السلامة القانونية**

فيما يتعلق بالمستقلين عن الصراعات التي عانت منها اليمن، هناك قضايا رئيسة تقليدية تتعلق بالوصول المجاني وعلى قدم المساواة إلى العدالة والحصول على محاكمة عادلة، كما أن السلطة القضائية لا تُعد منظمة بشكل جيد وتعاني من شحة الموارد، ونظرا لتفشي الفساد والتدخل السياسي فلا تعد مستقلة. وفي كثير من الأحيان، فإن عمليات حل الصراعات بصفة قبلية تُعد الخيار المفضل للتعامل مع الجرائم، ذلك أن الكثير من الجرائم تُرتكب دون عقاب، في الوقت يوفر فيه النظام القضائي الشيء الذي لا يذكر فيما لو كان هناك رادع.

وحول تعطل/ انهيار سيادة القانون فهي في كثير من الأحيان نتيجة مباشرة للحرب. وعليه، ففي أعقاب القتال العنيف، هناك خطر كبير من أن فراغ السلطة الموجود، حيث تتنافس جماعات سياسية ومسلحة مختلفة للسيطرة على الأمور، فإن هذا هو واقع الحال في عدن حتى الآن (سبتمبر 2015)، ومن ثم، فإنه من غير الواضح جدا من هو المسؤول وعدم اليقين، وغياب سيادة القانون يخلق مشاكل كبيرة بالنسبة للسكان. وبالتالي، فإنه من غير المُرجح أن تُستنسخ مثل تلك الاوضاع في سيناريوهات مماثلة لما هو عليه الحال في تعز، أو حتى صنعاء.

هناك قضايا حول انعدام حرية التحرك، بما في ذلك، نتيجة لوضع العديد من نقاط التفتيش من قِبل كافة أطراف النزاع. كذلك، فإن عدم وجود وثائق كافية يمثلُ أيضا مشكلة بالنسبة للبعض، خاصة الأشخاص النازحين الذين يكونون عرضة لمخاطر من قبيل خسارة الحصول على الخدمات والمساعدات الإنسانية.

- **السلامة الاجتماعية والاقتصادية**

تُعد اليمن واحدة من أفقر دولة في الشرق الأوسط وواحدة من أفقر البلدان في العالم. وعليه، فإن من الواضح أن عدم وجود فرص اقتصادية وسُبُل المعيشة، والفقر المزمن تَعدُ جميعها من العوامل الرئيسة التي تسهم في جعل الأفراد ضمن المستضعفين. أما مستوى الضعف المرتفع فيعني في كثير من الأحيان أن الأشخاص هم أكثر عرضة للمعاناة جراء عواقب الأزمات، وأن من المرجح أن يكونوا أشد ضررا جراء العواقب بسبب الشخص المعني ومستوى ضُعفه. وبالتالي، فإن هذا يعني أن من المرجح أن يتسبب الفقرُ في جعل الناسِ أكثر عرضة للنتائج المباشرة للصراع، كونهم يفتقرون لوجود سكن **ثابت**، وأنهم يحتاجون إلى أن يكونوا أكثر قدرة على التحرك، وبالتالي يتعرضون لما قد يُواجههم لضمان الحصول على لقمة العيش، بما في ذلك، الانتظار للطعام، وجمع المياه ، الخ.

لقد كان لدى اليمن بالفعل عدد كبير من السكان، ممن يعيشون في فقر مُدقع، وقد ساهم الصراع بالتأكيد في ازدياد هذا الرقم، كما أن الكثيرين فقدوا وظائفهم وسُبُل كسب العيش، وأن الأسر أيضا قد تأثرت، حيث تعرضت منازلهم للتلف والتدمير.

وحول هياكل الخدمات الاجتماعية فهي تحت ضغط كبير وأن العديد من المرافق الصحية لا تعمل أو بالكاد تعمل. وهذا يعني أن الخدمات بالنسبة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ، ممن لديهم حتى في ظل الظروف العادية مشاكل في الوصول لتلقي الخدمات، وحتى الآن، لا يمكن الاعتماد على أي من هذه الخدمات. إن هذا يؤثر بصفة خاصة على الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة، والناجين من العنف أو الصدمات النفسية، والمُصابين، والمسنين والأشخاص من ذوي الإعاقات.

صنعاء
سبتمبر 2015

كتلة الحماية - اليمن

الترجمة إلى اللغة العربية: عبد الملك عبود – Abboudmalik@gmail.comصنعاء بتاريخ 4 نوفمبر 2015